مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم
اسم الكاتب: د. غادة عباس، علاء حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4530
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 15:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

دور استقلاليّة المصارف المركزيّة في الحدّ من التّضخّم

الدكتورة غادة عباس*
علاء حبيب**

(تاريخ الإيداع 30 / 1 / 2014. قُبِل للنشر في 14 / 5 / 2014)

□ ملخّص □

فيْ أيّامنا هذه، يعْتقد على نطاقٍ واسعٍ أنّ الدرجة المرتفعة لاستقْلاليّة المصْرف المركزيّ، والمصْحوبة بتفْويضٍ صريحٍ له منْ أجْل تقْييد التّضخّم، تعدّ أداةً مؤسّساتيّةً هامةً لضمان اسْتقْرار الأسْعار.

تقدّم هذه الورقة اختباراً لمقْياس اسْتقْلاليّة المصْرف المركزيّ (GMT) المبْتكر منْ قبل (Grilli–Masciandaro–Tabellini) والمسْتند إلى تشْريْعات المصارف المركزيّة فيْ نهاية العام (2003)، حيث تمّ جمْع مؤشّرات الاسْتقْلاليّة لـ (82) مصْرفٍ مرْكزيٍّ فيْ نهاية العام (2003)، وقدْ أكّد التحْليْل أنّ معدّلات الاسْتقْلاليّة المرْتفعة ساْعدتْ فيْ المحافظة علىْ معدّلاتٍ منْخفظةٍ من التّضخّم.

الكلماتٌ مفْتاحيّةٌ: اسْتقْلاليّة المصْرف المركزيّ، الاسْتقْلاليّة السّياسيّة، الاسْتقْلاليّة الاقْتصاديّة، التّضخّم.

* مدرس – قسم الإدارة المالية والمصرفية – المعهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق – سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الإدارة المالية والمصرفية – المعهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

Independence of the Central Bank and Inflation

Dr. Gada Abbas*
Alaa Habeeb**

(Received 30 / 1 / 2014. Accepted 14 / 5 / 2014)

□ ABSTRACT □

Nowadays, it is widely believed that a high degree of Central Bank Independence (CBI) coupled with some explicit mandate for the Central Bank (CB) to restrain inflation is an important institutional device to enusre price stability.

This paper aims to examine the Grilli-Masciandaro-Tabellini (GMT) index of central bank (CB) independence, based on CB legislation as of end-2003. The researcher calculates indexes of central bank independence (CBI) for 82 central banks as of end-2003. Our analysis confirms that greater CBI has on average helped to maintain low inflation levels.

Keywords: Central bank independence, Political independence, Economic independence, inflation.

* **Assistant Professor, Department of Financial Management and Banking, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student (M.A.), Higher Institute of Business Administration, Department of Financial Management and Banking, Damascus, Syria.**

مقدّمة:

أشار (Fraser, 1994) محافظ المصرف الاحتياطي الاسترالي (RBA) في الكلمة التي ألقاها خلال دورة (SEANZA)[1] التدريبية والتي أقيمت يوم 23 أيلول 1994م في مدينة كراتشي الباكستانية إلى أنَّ قضيّة استقلال المصرف المركزيّ قد سبقت ظهور المصارف المركزيّة نفْسها، وقد أحْدثتْ جدلاً واسعاً امْتدّ لأكْثر منْ 200 سنة، فيذكر "دافيد ريكاردو" في المخْطوطة المنْشورة له عام 1824م[2] رأيه معقّباً على إنشاء مصرفٍ وطنيٍّ بقوله:

"لا يمْكن الاطمئْنان إلى الاعْتماد على الحكومة في السّيطرة على إصْدار النّقود الورقيّة، حيث أنّ منح الحكومة هذه السّلطة سوف يؤدّي غالباً إلى الإفراط في استخدام هذه السّلطة، كما وأعتقد أنّه سوف يكون هناك خطرٌ كبيرٌ إذا ما سيْطر الوزراء (الحكومة) بأنفسهم على إصدار النّقود الورقيّة. لذا فأقْترح أنْ يتمّ وضْع ذلك الاحْتكار في أيدي نوّابٍ يتمّ تفويضهم، ولا يمكن عزلهم منْ وظائفهم إلّا عنْ طريق الاقتراع فيْ مجْلس النّواب، وأقْترح أيضاً منع أيّ تعاملاتٍ ماليّةٍ بين هؤلاء المفوّضين والوزراء، ولا ينبغي بأيّ حالٍ من الأحوال أنْ يقْرض هؤلاء المفوّضون أموالاً للحكومة .... أمّا إذا أرادت الحكومة الحصول على نقودٍ فإنّه ينبغي أنْ تحصل عليها عنْ طريق زيادة الضّرائب، أو عنْ طريق بيع أذونات الخزانة، أو أنْ تقْترض منْ أيّ مصْرفٍ من المصارف، ولكنْ لا ينبغي بأيّ حالٍ من الأحوال السّماح للحكومة بالاقتراض منْ هؤلاء الّذين يمْلكون القدرة على إصْدار النّقود". (Mcculloch,1888)

وتابع (Fraser, 1994) بأنَّ "كينز" قد سبق وذكر في حديثٍ للّجنة الملكيّة في المصْرف المركزيّ الهنديّ عام 1913م: "إنّ المصرف النموذجيّ هو المصرف الّذي يمزج المسْؤوليّة الأساسيّة للحكومة مع درجةٍ عاليةٍ من الاستقْلاليّة لسلطات المصرف".

سيتم في الجزء النظري من هذا البحث التعريف بمفهوم استقلالية المصرف المركزي وتوضيح دوره في المحافظة على استقرار الأسعار، كما سيتم التطرق إلى مؤشرات الاستقلالية وأسباب الدعوة إليها. أما في الجزء العملي فسيتم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل مقطع عرضي لعينة مؤلفة من 82 مصرف مركزي في عام 2003م.

مشكلة البحث:

تعّد تبعيّة السّياسة النّقديّة للسّياسات المالية أمراً شائعاً بيْن كلٍّ من الدّول المتقدّمة والنّامية على حدٍّ سواء، وذلك على الرّغم منْ انخفاض عدد الدّول المتقدّمة الّتي تتّسم بتبعيّة السّياسة النّقْديّة للسّياسة الماليّة، وذلك بالمقارنة مع الدّول النّامية.

وعلى هذا الأساس تتمثّل مشكلة البحث الرّئيسيّة بالإجابة عن التّساؤل التّالي:

- هلْ تتمتّع المصارف المركزيّة محلّ الدّراسة بالاستقْلاليّة؟ وهل تنعكس هذه الاستقلاليّة على مستويات التّضخّم؟

---

[1] **(SEANZA): South East Asia, New Zealand, Australia.**

[2] **تم نشر هذه الوثيقة بشكل إفرادي عام 1824م، أي بعد عامٍ من وفاة ريكاردو في 11 أيلول 1823م، ثم نشرت ضمن الأعمال الكاملة لديفيد ريكاردو عام 1888م.**

أهمية البحث وأهدافه:

أهميّة البحث:

إنّ سعي السّلطات النّقديّة المستمرّ لنيل اسْتقْلاليّتها عنْ السلطات الحكوميّة شكّل سبباً للعديد من المشاكل الاقتصاديّة والسّياسيّة، أدّتْ بدورها إلى تبادل الاتّهامات المتعلّقة بفشل السّياسات النّقديّة المتّبعة ضمن النّظام الماليّ والنّقديّ للعديد من الدّول في العالم، وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهمّ المحاور الّتي تعبّر عنْ أهمّية الدّراسة في ما يلي:

- التركيز على أهمّية استقْلاليّة المصْرف المركزيّ وعلاقته بالتّضخّم، ولا سيّما أنّ الموْضوع محلّ جدلٍ ونقاشٍ عالميٍّ.
- تحليل تجارب استقلالية بعض المصارف المركزية لدول العالم، من أجل الاستفادة من تجاربها في تطوير أداء السياسة النقدية في سورية.

أهداف البحث:

تتمثّل أهداف البحث في الأهداف التّالية:

- تحديد مفهوم استقلاليّة المصرف المركزيّ وتبيان بعض أدوات قياسها.
- قياس درجة استقْلاليّة المصارف المركزيّة محلّ الدّراسة.
- تحديد طبيعة العلاقة بين اسْتقلاليّة المصارف المركزيّة والتّضخّم.

مجتمع وعيّنة الدّراسة:

- **مجتمع الدّراسة:** المصارف المركزيّة الوطنية لدول العالم.
- **عيّنة الدّراسة:** تمّ اخْتيار (82) مصْرف مركزيّ من المصارف المركزيّة الوطنية لدول العالم استناداً الى توفر البيانات المعبّرة عن استقلاليتها.
- **فترة الدّراسة:** تمّ جمْع بيانات الاستقلاليّة والتّضخّم الخاصّة بالمصارف المركزيّة محلّ الدراسة للعام (2003)[3].

منهجية البحث:

سيقدّم البحث في الجّانب النظريّ شرحاً لمفهوم استقلاليّة المصرف المركزيّ، وسيتمّ اعتماد التحْليل العلميّ بالأسلوب الوصفيّ التّحْليليّ وأدواته للوصول إلى النّتائج والتّوصيات. كما سيتمّ اختبار فرضّيات البحث باستخدام عيّنةٍ مكوّنةٍ منْ (82) مصرف مركزي، وذلك باستخدام تحليل (cross-sectional analyses) للعام (2003) حيث سيعتمد الباحث على مقياس الاستقلاليّة المطوّر منْ قبل باحثي صندوق النّقد الدّوليّ (Arnone Et Al,2007) والمستند إلى مقياس (GMT) و مقياس (Cukierman).

---

[3] اعتمدت الدراسة على بيانات الاستقلالية لعام 2003م نظراً لصعوبة الحصول على بيانات الاستقلالية الحديثة من كل مصرف على حدا، واقتصار الولوج إلى قواعد البيانات الدولية المتخصصة بهذا المجال (CBLD, ISIMP)على أعضاء صندوق النقد الدولي.

فرضيّات البحث:

يعتمد البحث على فرضٍ رئيسيٍّ يتفرّع عنه فرضين فرعيّين:

- الفرض الرئيسّي:

لاتوجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ ومعدّل التّضخّم.

- الفرض الفرعيّ الأوّل:

لاتوجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ الاقتصاديّة ومعدّل التّضخّم.

- الفرض الفرعيّ الثّاني:

لاتوجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ السّياسيّة ومعدّل التّضخّم.

الدّراسة النظريّة:

على الرّغم من أنّ نشاط المصارف المركزيّة يتّسم بقدْرٍ واسعٍ من التّنوع، فإنّ تأثير المصرف المركزيّ يتحقّق بصورةٍ كبيرةٍ من خلال السّياسة النقديّة، حيث أنّ هذه السّياسة تسمح للمصارف المركزيّة بأنْ تمارس تأثيراً هاماً على عددٍ كبيرٍ من المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة ومنْ بينها التّضخم والنّمو والعمالة وأسعار الفائدة وأسعار الصّرف وميزان المدفوعات وتوزيع الدّخول.

ويترتّب على عدم تفهّم الحكومة للمسؤوليّات الأولى لمختلف مؤسّسات وضْع السّياسة أنْ يعاني الأداء الاقتصاديّ منْ مشكلاتٍ عديدةٍ، ويعتبر الاهتمام بتوفير الظّروف الاقتصاديّة الّتي تؤدّي إلى استقرار الأسعار في الأجل الطّويل مسؤوليّةً أولى للمصرف المركزيّ وأكثر الطّرق فعاليةً للنّهوض بالأداء الاقتصاديّ حيث يتعيّن على المصرف المركزيّ التّحكّم في نموّ المعروض النّقديّ بشكلٍ يتوافق مع النّموّ في النّاتج المحليّ الإجماليّ، ويتوافق ذلك الاتّجاه مع ما يراه العديد من الاقتصاديّين بأنّ ظاهرة التّضخّم تعدّ ظاهرةً نقديّةً، حيث يتحدّد معدّل التّضخّم في الأجل الطّويل بمعدّل نموّ المعروض النّقديّ. وذلك باعتبار المعروض النّقديّ يمثّل منحنى الطّلب الكّليّ في الاقتصاد.

مفهوم الاستقلاليّة

بدايةً.. ينبغي أنْ نحدّد مفهوم اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ في إدارة السّياسة النّقديّة، تمييزاً له عمّا يمكن أنْ يختلط به من مفاهيم أخرى. فمن ناحيةٍ يمكن التّمييز بين مفهومين:

المفهوم الأوّل: يتمثّل في عزل السّياسة النّقديّة عن الضّغط السّياسيّ اليوميّ المستمرّ، وذلك من خلال تعيين نوعٍ من القواعد للسّياسة النّقديّة يتوجّب اتّباعها. في الماضي كانت قاعدة الذّهب هي الممثّلة لهذا النّوع من القواعد، إنّما في ظلّ الغياب الحاليّ لمثل هذه القواعد ظهرت اتجاهات عديدة، مما أثرى الأدب الاقتصاديّ والنقديّ من خلال الحوار الدّائر منذ وقتٍ طويلٍ حول قضيّة القواعد في مواجهة الحريّة في التّصرّف. إذ إنّ وجود القواعد، "حتى لو كانت تحدّ منْ حرّية المصرف المركزيّ في التّصرّف عند إدارته للسّياسة النّقديّة" إلّا أنّه يضمن عدم وجود أيّ تدخّلٍ أو ضغوطٍ من قبل السّلطة السّياسيّة. (السويدي،2010)

المفهوم الثّاني: يتمثّل في منح المصرف المركزيّ الاستقلال الكامل في إدارة السّياسة النّقديّة، من خلال عزله عن أيّة ضغوطٍ سياسيّةٍ منْ قبل السّلطة التّنفيذيّة، ومنْ خلال منحه حريّة تصرّفٍ كاملةٍ في وضع وتنفيذ السياسة النّقديّة. (عوض الله،2007) وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطاً بممارسة المصارف المركزيّة لعملها في الوقت الحاليّ.

من ناحية أخرى، يتعيّن التّمييز بين **الاستقلاليّة في تحديد الأهداف والاستقلاليّة في تحديد الأدوات:** (عوض الله والفولي،2003)

○يتمتّع المصرف المركزيّ بالاستقلال في تحديد الأهداف إنْ لمْ يكنْ هناك تحديدٌ دقيقٌ لأهدافه وأهداف السّياسة النّقديّة. وتصل هذه الحرّية إلى أقصاها–نظرياً على الأقلّ– إذا ما خوّل المصرف المركزيّ سلطة إدارة السّياسة النّقديّة بشكلٍ جيدٍ دون أيّ تحديدٍ آخر، فيتمتّع المصرف المركزيّ –من ثمّ– بسلطةٍ مطلقةٍ في تحديد أهدافه... كذلك فإذا كانت مهمّة المصرف المركزيّ في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطةٍ بأهدافٍ رقميّةٍ، فإنّه يتمتّع بحرّيةٍ أكبر في تحديد أهدافه.

○أمّا من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات، فإنّ المصرف المركزيّ يعتبر مستقلّاً إذا كانت له السّلطة وحريّة التّصرّف الكاملة في وضع وتنفيذ السّياسة النّقديّة الّتي يراها مناسبةً ولازمةً لتحقيق أهدافه. ولا يعتبر المصرف المركزيّ مستقلاً إذا كان ملتزماً بقاعدةٍ نقديّةٍ محدّدةٍ، أو إذا كان ملتزماً بتمويل عجز الموازنة.

وبالطّبع فإنّ الاستقلال الّذي تسعى إليه المصارف المركزيّة الآن يرتكز أساساً على إعطائها حريّة التّصرّف الكاملة في وضع وتنفيذ السّياسة النّقديّة واختيار الأدوات المناسبة واللّازمة لتحقيق أهدافها، خاصّةً وأنّ هدف السّياسة النّقديّة قد تحدّد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة. (السويدي،2010)

ونظراً للسلطة الضخمة التي ستصبح في يد البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى حصوله على الاستقلالية، يبرز التساؤل عن كيفية محاسبة ومساءلة المصرف المركزي عن تصرفاته ونتائج سياساته، خاصةً وأنّه لم يعد تابعاً للسلطة التنفيذية. فإمكانية المسائلة تمثل الضمانة المقابلة لمنح البنك المركزي استقلاليته. (عوض الله والفولي،2006)

استقرار الأسعار:

إنّ قيام المصرف المركزيّ بالمحافظة على استقرار الأسعار في الأجل الطّويل يعني إسهامه بقوّةٍ وبشكلٍ غير مباشرٍ في إيجاد أسعار فائدةٍ ثابتةٍ ومنخفضةٍ وفي استقرار سعر الصّرف، وتكمن أهمّية استقرار الأسعار في تأثيرها على النّموّ الاقتصاديّ. ومع ذلك فإنّ تحقيق وبقاء استقرار الأسعار لا يعدّ مهمّةً سهلةً للأسباب التّالية: (شحاته،1996)

1. وجود متعارضاتٍ حتميّةٍ بين الأهداف قصيرة الأجل ومتوسّطة الأجل.
2. الصّدمات الاقتصاديّة الطّارئة.
3. الالتزام بترتيباتٍ للصّرف الأجنبيّ.

وفيما يلي شرح هذه الأسباب :

وجود متعارضاتٍ حتميّةٍ بين الأهداف قصيرة الأجل ومتوسّطة الأجل :

تواجه المصارف المركزيّة مشكلةً كثيرة الحدوث تتمثّل في الاختيار بين إجراءاتٍ تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، أو تجنّب هذه الإجراءات لما قد تتضمّنه من آثارٍ سلبيّةٍ على النّموّ الاقتصاديّ في الأجل القصير، حيث إنّ اتّخاذ إجراءاتٍ تهدف إلى تقييد خلق الائتمان في حالة تصاعد الضّغوط التّضخّميّة قدْ يتسبّب في رفع أسعار الفائدة، وقد يؤدّي ذلك في البداية إلى إبطاء النّموّ الاقتصاديّ. ومع ذلك فإنّه على المصرف المركزيّ –إذا أراد أنْ يؤديّ مسؤوليّته الأولى– أنْ يكون قادراً على النّظر إلى ما هو أبعد من هذه الآثار السّلبيّة قصيرة الأجل، وأنْ يركّز على تحقيق هدف استقرار الأسعار طويل الأجل للتّخفيف من الآثار السّلبيّة للإجراءات الّتي يتّخذها المصرف في الأجل القصير لكبح الضغوط التّضخّمية والّتي تصيب كلّاً من النّموّ الاقتصاديّ والتوظيف، لذلك يجب أنْ يكون المصرف المركزيّ قوياً وحائزاً على ثقة الجمهور. (أيرب، 1989)

قد يلجأ السّياسيّون –بدافع تعزيز موقفهم في الانتخابات التّالية– إلى طبع مزيدٍ من النّقود أو الحصول على مزيدٍ من الائتمان للحكومة بغرض زيادة التّوظف والنّاتج في أسرع وقتٍ ممكنٍ (في الفترة القصيرة). أمّا في الفترة الطّويلة، تظهر البطالة وكأنّها لمْ تحلّ منْ قبل، حيث قد تظهر البطالة المقنّعة مضافاً إليها البطالة النّاجمة عن تزايد السكّان، وقد ينخفض النّاتج نتيجة تكدّس العمالة وانخفاض الإنتاجيّة للأفراد الّذين كانوا موجودين في مواقع الإنتاج قبل حدوث البطالة المقنّعة، وذلك في ظلّ وجود إفراطٍ في المعروض النّقديّ، والّذي يتمّ استيعابه في صورة ارتفاعٍ في الأسعار، وتكون المحصّلة ظهور مشكلة التّضخّم –أو زيادة حدّتها– بجانب انخفاض معدّل النّموّ وزيادة معدّل البطالة. وفي ظلّ تعدّد أهداف الحكومة ومسؤوليّتها، يمكن للحكومة تبرير الارتفاع في معدّل التّضخّم بالسّعي نحو تحقيق أهدافٍ أخرى أكثر أهمّيةً مثل (التّوظف والنّموّ). (شحاته، 1996)

إذاً، تتجلى استقلاليّة المصرف المركزيّ في رفض طلبات الحكومة الّتي من شأنها زيادة معدّل نموّ المعروض النّقديّ بدرجةٍ كبيرةٍ عن معدّل النموّ المتوقّع في النّاتج.

الصّدمات الاقتصاديّة الطّارئة :

بالرّغم منْ قيام السّلطات النّقديّة ممثّلةً في المصرف المركزيّ بمسؤوليّتها في السّيطرة على نّموّ المعروض النّقديّ بحيث يتوافق مع معدّل النّموّ في النّاتج، إلّا أنّه وفي بعض الأحيان ولظروفٍ خارجةٍ عن إرادة السّلطات النّقديّة، قد تؤدّي بعض العوامل مثل الانخفاض غير المتوقّع في النّاتج الفعليّ عن المستوى المتوقّع من قبل السّلطات النّقديّة [4] أو ارتفاع أسعار بعض الواردات من السّلع الهامّة[5] وذلك في ظلّ انخفاض مرونة الطّلب للتّقلّبات في أسعار هذه السّلع، أو في حالة انخفاض سعر الصّرف بصورةٍ كبيرةٍ. وفي ظلّ انخفاض مرونة الطّلب على السّلع المستوردة، أو زيادة الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات مع إنفاق حصيلة هذه الضّرائب على أوجهٍ لا تؤدّي إلى تدفّق نفس الحجم من السّلع والخدمات الّذي كان متوقّعاً قبل فرض هذه الضّرائب. (شحاته، 1996)

وبناءً على ذلك، فلا يجب أن يتمّ اتّخاذ إجراءاتٍ نقديّةٍ مقيّدةٍ في مثل هذه الأحوال للإبقاء على استقرار الأسعار حتّى لا يؤدّي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وما ينجم عنها من آثارٍ انكماشيّةٍ سلبيّةٍ وإنّما يكون الأسلوب الصّحيح لمواجهة مثل هذه الظّروف هو قيام السّلطات النّقديّة بالتّخلّي مؤقّتاً عن هدف استقرار الأسعار حتّى يتمّ استيعاب الصّدمة ثمّ العودة مرّةً أخرى فور انتهاء الصّدمة لتحقيق هذا الهدف. وأثناء فترة الصّدمة ينبغي مساءلة المصرف المركزيّ فقط عن الظّروف المتوقّعة واستبعاد أثر الانخفاض في النّاتج وسعر الصّرف أو الزّيادة في الضّرائب غير المباشرة وأسعار الواردات. (شحاته، 1996)

الالتزام بترتيبات الصّرف الأجنبيّ:

قد يتعارض تحقيق استقرار الأسعار في بعض الأحيان مع ترتيباتٍ محدّدةٍ للصّرف الأجنبيّ تلتزم بها الدّولة مع دولٍ أخرى، ويعدّ نظام الصّرف الأوروبيّ European Exchange System خير مثالٍ على هذه التّرتيبات، فقد يتمّ مطالبة أحد أو عددٍ من أعضاء النّظام بمساندة أحد أو عددٍ منْ عملات النّظام، الأمر الّذي قد يترتّب عليه حدوث تضخّمٍ في الدّولة الّتي تقوم بالمساندة. وبناءً على هذا رفض المصرف المركزي الالماني (Bundesbank) التّدخّل

---

[4] كانخفاض المنتج من أحد أو عددٍ من المحاصيل الأساسيّة بسبب سوء الأحوال الجّويّة.

[5] كارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر عام 1973م وحرب الخليج عام 1990م.

لمساندة الجنيه الإسترلينيّ والّليرة الإيطاليّة عن طريق خفض سعر الفائدة على المارك الألمانيّ وذلك تجنّباً لحدوث تضخّمٍ في ألمانيا. (شحاته، 1996)

أسباب الدّعوة إلى استقْلاليّة المصرف المركزيّ

رغم أنّ اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ أصبحتْ واقعاً فعلياً في العديد من الدّول إلّا أنّ الحوار لا يزال دائراً حول مبرّرات هذه الاستقلاليّة، خاصّةً في المملكة المتّحدة والّتي يعدّ مصرفها المركزيّ منْ أقْدم وأعرق المصارف المركزيّة في العالم، والّذي يعتبر حتّى الآن مجرّد تابعٍ للخزانة. وتدور أهمّ مبرّرات الدّعوة للاستقلاليّة حول ثلاثة محاور رئيسةٍ هي: (عوض الله والفولي، 2003)

1- حصيلة الدّراسات النّظريّة الّتي أثبتتْ التّحيّز التّضخّميّ للحرّية المطلقة للحكومات في صنع السّياسة النّقديّة.

2-حصيلة الدّراسات التّطبيقيّة بخصوص العلاقة بين استقلال المصارف المركزيّة وبين انخفاض معدّلات التّضخّم. ويدعم نتائج الدّراسات ذلك النّجاح الكبير الّذي حقّقه الاقتصاد الألمانيّ (ومعه المصرف المركزيّ الألمانيّ) وكذلك الاقتصاد السويسريّ (ومعه المصرف المركزيّ السويسريّ) على مدى العقود الأربعة الماضية، بالإضافة إلى النّتائج الإيجابيّة للتّجربة الحديثة في نيوزيلاندا بعد منح مصرفها استقلاليّته عام 1989.

3-الارتباط بين استقلال المصرف المركزيّ وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأوّل والرئيسيّ للسّياسة النّقديّة.

مؤشّرات اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ

ترتكز عمليّة الفصل بين السّلطة الماليّة (سلطة الإنفاق) والسّلطة النّقديّة (سلطة إدارة المعروض النّقدي) على مجموعةٍ من المرتكزات والمؤشّرات. إلّا أنَّ قياس الاستقلالية يواجه صعوبات كبيرة، إذْ أنّ استخدام المعيار الكميّ بشكلٍ دقيقٍ لقياسها لا يكون سهلاً لما يحكمها من عوامل قيميّةٍ ونسبيّةٍ كميّةٍ، وعليه جرى العرف الاقتصاديّ والتشريعيّ على قياس اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ عن طريق تقدير استقلاليّة المصرف من خلال تشريعاته القانونيّة وهو ما يطلق عليه بالاستقلال السّياسيّ أو القانونيّ. (السويدي،2010)

لكنّ استقلاليّة المصرف لا تتحدّد فقط بناءً على النصوص التشريعيّة ولكنْ ترتبط بعوامل أخرى، منها:

- الصلاحيّات الممنوحة للمصرف المركزيّ فيما يتعلّق بتحديد الأهداف النهائيّة له.
- المهام الرسميّة للمصرف المركزيّ.
- الجهة الّتي تتولّى مساءلة المسؤولين ومحاسبتهمْ عن السّياسة النّقديّة.
- مدى وجود قيودٍ على تعيين كبار المسؤولين في المصرف وإقالتهم.
- التمثيل الحكوميّ في مجلس إدارة المصرف المركزيّ.
- الحدود المفروضة على قدرة المصرف المركزيّ في تمويل الحكومة.
- القيود على استخدام أدوات السّياسة النّقديّة.
- التقاليد المتّبعة بالنّسبة لعلاقات العمل بين السّلطة النّقديّة والحكومة.
- دور الحكومة في تعيين محافظ المصرف المركزيّ وأعضاء مجلس إدارته وطول فترة هذا التّعيين.
- الصّفات الشّخصيّة لكبار المسؤولين في المصرف المركزيّ.
- الإمكانات البشريّة العاملة في المصرف المركزيّ.

وبذلك فإنّ تعدّد الأهداف الموكلة للبنك المركزيّ قدْ تعوقه عن تحقيق الهدف الأساسيّ المتمثّل في استقرار الأسعار، ممّا يحدّ منْ نجاعة استقلاليّته، وفيما يتعلّق بالعنصر البشريّ فإنّه يعدّ المرتكز الأساسيّ للمحافظة على استقلاليّة السّلطة النّقديّة وصياغة سياسةٍ نقديّةٍ فعّالةٍ. أمّا بالنّسبة لتقاليد العمل فيمكن أنْ تختلف الممارسة السّياسيّة عمّا يضعه القانون كحدودٍ دنيا للحفاظ على استقلاليّة مسؤولي السّياسة النّقديّة في أخذ قراراتهم. (السويدي،2010)

كما أنّ هناك جانباً آخر لاسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ، وهو ما يطلق عليه الاستقلال الاقتصاديّ للمصرف المركزيّ. والّذي يمكن تعريفه على أساس استقلال المصرف المركزيّ في اختيار أدوات السّياسة النّقديّة والحدود المفروضة على قدرة هذا المصرف على تمويل الحكومة. كما ويعرّف الاستقلال الاقتصاديّ عن طريق معلوميّة الأدوات الّتي تكون تحت تصرّف المصرف المركزيّ، كالقدرة على التّحكّم في سعر الخصم، ونسبة الاحتياطيّ القانونيّ. (بن عبد الفتاح، 2006) فيما يلي شرح لأهم مؤشّرات اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ:

1-الصلاحيّات القانونيّة الممنوحة للمصرف المركزيّ فيما يختصّ بتحديد الأهداف النّهائيّة له:

تختلف الجهة المسؤولة عن وضع وتحديد السّياسة النّقديّة باختلاف درجة الاستقلاليّة الّتي يتمتّع بها المصرف المركزيّ، ذلك أنّ المصرف المركزيّ المستقلّ لديه الصلاحيّة لوضع وتحديد السّياسة النّقديّة -بمقتضى التّفويض الّذي منحه له القانون- بحريّةٍ دون أنْ يتلقّى أيّة تعليماتٍ أو توجيهاتٍ من الحكومة. وعلى العكس من ذلك، تكون السّياسة النّقديّة -في حالاتٍ أخرى- مسؤوليّة الحكومة، تتولّى تقريرها وتحديد أهدافها، وهنا يكون المصرف المركزيّ غير مستقلٍّ بلْ تابعٌ للحكومة ومجرّد مستشارٍ لها، وهو ينفّذ تعليماتها ويسير وفقاً للتّوجيهات الّتي تقرّرها وكأنّه جهازٌ من أجهزة الدّولة. (السويدي،2010)

إنّ المصرف المركزيّ أيّاً كانتْ درجة استقلاليّته مطالبٌ بأنْ يأخذ في الاعتبار الاتّجاه العام للسّياسة الاقتصاديّة الّتي تقرّرها الحكومة حينما يقوم بتحديد أهدافه وأنْ يقدّم لها الدّعم والمساندة.

2-المهام الرّسميّة للمصرف المركزيّ

إنّ إسناد عددٍ كبيرٍ من المهام للمصرف المركزيّ يجعله قاصراً عن تحقيقها، ممّا يوحي بضعف استقلاليّته، أمّا تحديد مهمّة المصرف المركزيّ في هدفٍ واحدٍ بشكلٍ دقيقٍ مع التّركيز والتّأكيد على تحقيق الاستقرار في القيمة الدّاخليّة والخارجيّة للعملة كهدفٍ أساسيٍّ أو وحيدٍ للمصرف المركزيّ، فهذا يدلّ على أنّ المصرف أكثر استقلالاً، لذلك فإنّ الأداة الواحدة لا يمكن تخصيصها في الوقت نفسه لتحقيق أكثر منْ هدفٍ، خاصّةً حيث تعدُّ النزاعات بين الأهداف ممكنةً في الفترة القصيرة. (موسى،2005)

3-مدى وجود قيودٍ على تعيين كبار المسؤولين في المصرف المركزيّ

أسندت صلاحيّة تعيين محافظ وكبار مسؤولي المصرف المركزيّ إلى السّلطة التّنفيذيّة (الحكومات) والّتي أصبحت تملك الدّور الهامّ والأساسيّ في مجال هذا التّعيين- حتّى حينما يكون المصرف المركزيّ متمتّعاً بقدرٍ هامٍ من الاستقلاليّة - على أساس أنّ السّياسة النّقدية هي في النّهاية مسؤوليّة الحكومة والّتي تتحمّل نتائجها أمام البرلمان والرّأي العامّ. ومعنى هذا أنّ الاستقلاليّة لا تتعارض مع قيام الحكومات بتعيين محافظٍ للمصرف المركزيّ وأعضاء الهيئات العليا في هذا المصرف. غير أنّه في الدّول الّتي تتمتّع فيها المصارف المركزيّة بدرجةٍ أكبر من الاستقلاليّة، فإنّ سلطات الحكومة في مجال التّعيين بصفةٍ عامّةٍ تخضع لقيودٍ أكثر.(معتوق،1999)

ممّا يساعد على استقلال مجلس إدارة المصرف المركزيّ عن الحكومة ألّا تتزامن نهاية فترة تولّيه منصبه مع نهاية عهدها نظراً لأنّ مثل هذا التّزامن يتيح لكلّ حكومةٍ جديدةٍ المجال لتعيين أعضاءٍ موالين لها في مجلس إدارة

المصرف المركزيّ. كما ينبغي أنْ تكون إجراءات إقالة محافظ المصرف المركزي وكبار مسؤوليه منصوصٌ عليها في القانون. (السويدي،2010)

4-التّمثيل الحكوميّ في مجلس إدارة المصرف المركزيّ:

يؤثّر تكوين مجالس إدارات المصارف المركزيّة تأثيراً كبيراً على طبيعة العلاقة بين المصارف والحكومات، ففي بعض الحالات تعدّ هذه المجالس بمثابة *"قناةٍ رسميّةٍ"* للحكومة لممارسة تأثيرها بصورةٍ مباشرةٍ على قرارات المصرف المركزيّ، فالحكومات هي الّتي تعيّن فعلياً معظم -إنْ لمْ يكنْ كلّ- أعضاء مجالس إدارة المصارف المركزيّة، إضافةً لذلك قدْ يكون هناك أيضاً أعضاء بحكم منصبهم في هذه المجالس، أو أعضاء بصفة مستشارين، يمثّلون الحكومة (أو الخزانة) بطريقةٍ صريحةٍ وهذا ما يمكّنها منْ ممارسة تأثيرٍ هامٍ منْ خلال وجودها المباشر في تلك المجالس. (السويدي،2010)

5-الحدود المفروضة على قدرة المصرف المركزيّ على تمويل الحكومة:

وضعتْ معظم البلاد قيوداً مشدّدةً على إمكانيّة اقتراض الحكومة منْ مصارفها المركزيّة خشْية أنْ يؤدّي الإفراط في الاقتراض إلى التّضخّم، وتمثّل هذه القيود أحد المظاهر الهامّة للاستقلاليّة الّتي يتمتّع بها المصرف المركزيّ في تحديده وتنفيذه للسّياسة النّقديّة.

وتختلف البلدان منْ حيث نوع ودرجة القيود المفروضة على اقتراض الحكومة من المصرف المركزيّ، كما تميّز أحياناً بين التسهيلات النّقديّة المباشرة الّتي يمنحها المصرف المركزيّ للحكومة وبين حيازته لسندات الدّين العامّ. ففيما يتعلّق بالتّسهيلات النّقديّة، نجد بلاداً تضع قيوداً صارمةً في هذا المجال حيث تمنع كلّياً منح أيّ تسهيلاتٍ منْ هذا النّوع للحكومة. وهناك بلادٌ أخرى سمحتْ بإتاحة مثل هذه التّسهيلات النّقديّة للحكومة ولكنْ بشرط الحصول على موافقة البرلمان، وبلادٌ أخرى حدّدت سقوفاً لتلك التّسهيلات والّتي اتّخذتْ أحياناً صورة مبالغ محدّدةٍ لا تستطيع الحكومة تجاوزها في اقتراضها، وأحياناً اتّخذتْ صورة نسبةٍ مئويةٍ من مطلوبات المركزيّ أو من حجم الإنفاق الكّلي أو من إيرادات الدّولة.

أمّا فيما يتعلّق بسندات الدّين العامّ، فقدْ تفاوتت البلدان أيضاً في هذا المجال، حيث نجد بعضها يمنع أيّ مشترياتٍ للمصرف المركزيّ من تلك السّندات المصْدرة منْ جانب الحكومة أو وكالتها أو مشروعاتها، في حين يجيز البعض الآخر حيازة أوراق الدّين الحكوميّة في إطار عمليّات السّوق المفتوحة على أساس أنّها لا تمثّل مجرّد وسيلةٍ لتمويل الحكومة، بلْ تعدّ أيضاً في نفس الوقت بمثابة أحد الأدوات النّقديّة الفعّالة الّتي تلجأ إليها المصارف المركزيّة بهدف التّأثير على السّيولة. (السويدي،2010)

وقدْ منعتْ اتّفاقيّة "**ماستريخت**" بصورةٍ قاطعةٍ تمويل عجز الموازنة في الدّول الأعضاء عنْ طريق اللّجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزيّ، وقد بدأتْ بالفعل الدّول الأوروبيّة الموقّعة على تلك الاتّفاقيّة تعديل -حديثاً- قوانينها بحيث تضمّنها نصوصاً تمنع مثل هذا الاقتراض.

6-القيود على استخدام أدوات السّياسة النّقديّة:

إنّ عدم قدرة المصرف المركزيّ على استخدام أدوات السّياسة النّقديّة الّتي يراها مناسبةً دون الحصول على موافقة الحكومة يضعف من اسْتقْلاليّته. وتتفاوت قدرة المركزيّ على استخدام أدوات السّياسة النّقديّة بين البلدان المختلفة تفاوتاً ملحوظاً، ففي بعض البلدان يتمتّع المركزيّ بحريّةٍ كبيرةٍ في مجال استخدام أدوات السياسة النقدية وفي البعض الآخر فإنَّ تغيير متطلبات الاحتياطي -على سبيل المثال- يتطلّب الرجوع إلى الحكومة. (السويدي،2010)

7-الاستقلال الماليّ للمصرف المركزيّ (استقلاليّة الميزانيّة)

يحتلّ موضوع الاستقلال الماليّ للمصرف المركزيّ أهميّةً خاصّةً في دراسة علاقة هذا المصرف بالحكومة ومدى استقلاله عنها، فاشتراط الحصول على موافقةٍ مسبقةٍ من الحكومة على موازنة المصرف المركزيّ قدْ يشكّل في حدّ ذاته وسيلةً غير مباشرةٍ تستخدمها الحكومة للتّأثير على هذا المصرف. وذلك عن طريق الحدّ منْ قدرته في الحصول على التمويل اللازم له في حالة عدم إتّباعه لتوجيهاتها. ومن المعروف أنّ أهمّ مصادر دخل المصرف المركزيّ عادةً ما تنتج عن الأرباح النّاتجة عنْ عمليّة الإصدار والإيرادات النّاتجة عنْ توظيف أرصدة الاحتياطيّ الإجباريّ، ومن البديهيّ أنّ أرباح المصرف المركزيّ يتمّ تحويلها أو إعادتها إلى الخزانة، وهذا يعدّ منطقيّاً نظراً لأنّ الحكومة هي الّتي منحت المصارف المركزيّة امتياز إصدار أوراق البنكنوت، فمن الطّبيعيّ أنْ تعود عليها الأرباح النّاتجة عنْ هذا الإصدار.[6] (معتوق،1999)

الدراسة العملية:

سيتمّ في الجانب العملي عرض نتائج التّحليل الوصفيّ لبيانات عيّنة الدّراسة بالإضافة إلى عمليّة تحليل أثر المتغيّر المستقلّ (استقلاليّة المصرف المركزيّ) على المتغيّر التّابع (التّضخّم) وذلك من خلال تحليل معامل الارتباط بيرسون (Correlation) باستخدام حزمة البرامج الإحصائيّة(SPSS) .

متغيّرات البحث:

المتغيّر المستقلّ:

- استقلاليّة المصرف المركزيّ (CBI) بعناصرها: الاستقلاليّة السياسية (CBIP) والاستقلاليّة الاقتصاديّة (CBIE).

- **<u>مؤشرات الاستقلالية السياسية:</u>**
  - **التعيينات:**

1- هل عملية تعيين الحاكم لا تتم من قبل الحكومة؟

2- هل يتم تعين الحاكم لولاية تزيد عن خمس سنوات؟

3- هل كافة أعضاء مجلس الإدارة المكلفين بتحديد السياسة النقدية لا يتم تعيينهم من قبل الحكومة؟

4- هل يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة المكلفين بتحديد السياسة النقدية لأكثر من خمس سنوات؟

  - **العلاقة مع الحكومة:**

5- لا يوجد مشاركة إلزامية لممثلي الحكومة في المجلس المكلف بتحديد السياسة النقدية؟

6- هل موافقة الحكومة على السياسة النقدية مطلوبة؟

  - **القوانين:**

7- هل يوجد متطلبات تشريعية تنص على وجوب تحقيق المصرف لهدف استقرار الأسعار ضمن أهدافه؟

8- هل يوجد أحكام قانونية تعزز موقع المصرف في حال نشوء نزاع مع الحكومة؟

---

[6] في الولايات المتّحدة الأمريكيّة تقرّر مصارف الاحتياطيّ الفيدراليّ ذاتها ما هي المبالغ الّتي ينبغي تجنّبها في صناديق الاحتياطيّ.

○**مؤشرات الاستقلالية الاقتصادية:**

▪ **التمويل النقدي للعجز:**

1- هل التسهيلات الائتمانية المباشرة غير أوتوماتيكية؟

2- هل التسهيلات الائتمانية المباشرة تعتمد على معدل الفائدة السوقي؟

3- هل التسهيلات الائتمانية المباشرة مؤقتة؟

4- هل التسهيلات الائتمانية المباشرة محدودة المبلغ؟

5- هل المصرف لا يشارك في السوق الأولي للدين العام؟

▪ **الأدوات النقدية:**

6- هل يتم تحديد معدل الخصم من قبل المصرف المركزي؟

7- الرقابة المصرفية لا يعهد بها إلى المصرف المركزي؟ أم تتم الرقابة المصرفية بالتشارك بين المصرف المركزي ومؤسسات أخرى ؟[7]

المتغيّر التّابع:

○معدّل التّضخّم حيث تمّ اعتماد مؤشّر أسعار المستهلك [8](CPI) والّذي يعتبر المؤشّر الرئيسيّ للتّضخّم.

البيانات الّتي تمّ استخدامها في الدّراسة:

تمّ الحصول على معدّلات التّضخّم للدّول محلّ الدّراسة من خلال الموقع الالكترونيّ لصندوق النّقد الدوليّ International Monetary Fund، أمّا بالنّسبة لمؤشّر الاستقلاليّة للدول محلّ الدراسة فقدْ تمّ الحصول على البيانات من دراسة (Arnone et al, 2007) والّتي أعدّها خبراء صندوق النّقد الدّوليّ وتم نشرها عام 2007.

نتائج التّحليل الوصفيّ لبيانات عيّنة الدّراسة :

لمعرفة الخصائص المشتركة لعناصر العينة المدروسة تم تصنيف دول المصارف المركزية محل الدراسة حسب المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها أو حسب مستوى دخلها، حيث أظهر التحليل الوصفي ما يلي:

• **توزّع البيانات حسب المناطق ومستوى الدّخل:**

جدول رقم (1) يبيّن توزّع المصارف المركزيّة تبعاً للمناطق الجغرافيّة

المنطقة الجغرافيّة		المنطقة الجغرافيّة[9]	التكرار	النسبة المئويّة
أفريقيا	Sub-Saharan Africa	AFR	18	22.0
آسيا والمحيط الهادئ	Asia and Pacific	APD	14	17.1
أوروبا	Europe	EUR	28	34.1
الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى	Middle East and Central Asia	MCD	7	8.5
نصف الكرة الغربيّ	Western Hemisphere	WHD	15	18.3
المجموع		Total	82	% 100

[7] **في حال عدم عهدة الرقابة المصرفية للمصرف المركزي يحصل على نقطتين، أما في حال تشاركه الرقابة مع مؤسسات أخرى يحصل على نقطة واحدة.**

[8] **CPI: consumer price index**

[9] **يتبع التصنيف الإقليمي للبنوك المركزيّة التنظيم المتبع لأقسام المناطق في صندوق النقد الدولي.**

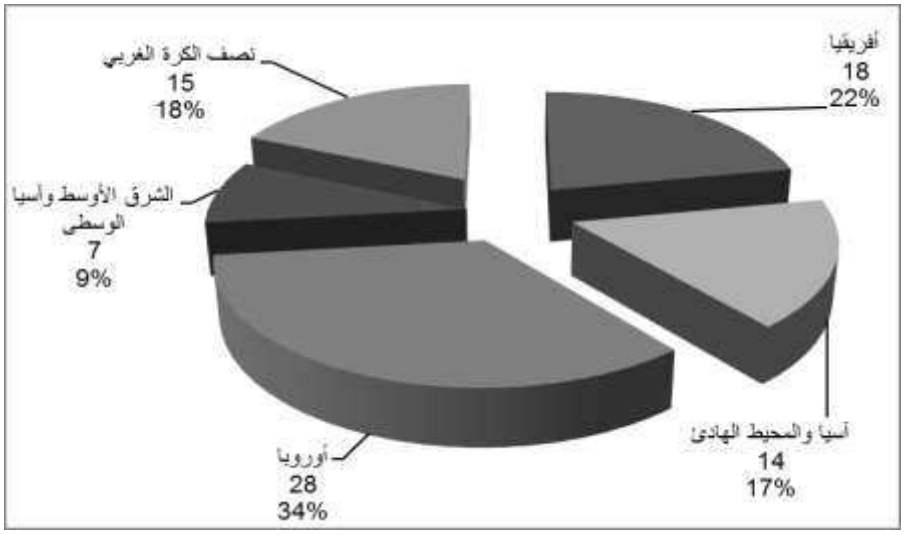

رسمٌ توضيحيٌّ (1) يبيّن توزّع المصارف المركزيّة محلّ الدّراسة تبعاً للمناطق الجغرافيّة

نلاحظ من الجدول والشّكل البيانيّ السّابق أنّ العيّنة المدروسة تتكوّن من (82) مصرفٍ مركزيٍّ، تتوزّع هذه المصارف على (5) مناطق جغرافيّةٍ.

تقع النّسبة الأكبر من المصارف المركزيّة المدروسة ضمن المنطقة الجغرافيّة الأوروبيّة بنسبة (34.1%)، تلتها المصارف المركزيّة لـ (أفريقيا) بنسبة (22.0%) ثم المصارف المركزيّة لـ (نصف الكرة الغربيّ) بنسبة (18.3%) و (آسيا والمحيط الهادئ) بنسبة (17.1%)، في حين احتلّت المصارف المركزيّة للشّرق الأوسط وآسيا الوسطى المركز الأخير بنسبة (8.5%).

جدول رقم (2) يبيّن توزّع المصارف المركزيّة لدول العيّنة حسب مستويات الدّخل

التصنيف حسب مستوى الدخل		عدد الدّول	النسبة
الدّول النّامية	Developing	44	53.7
الدّول الصّاعدة	Emerging	18	22.0
الدّول المتقدّمة	Advanced	20	24.4
كافة دول العيّنة	Total	82	100.0%

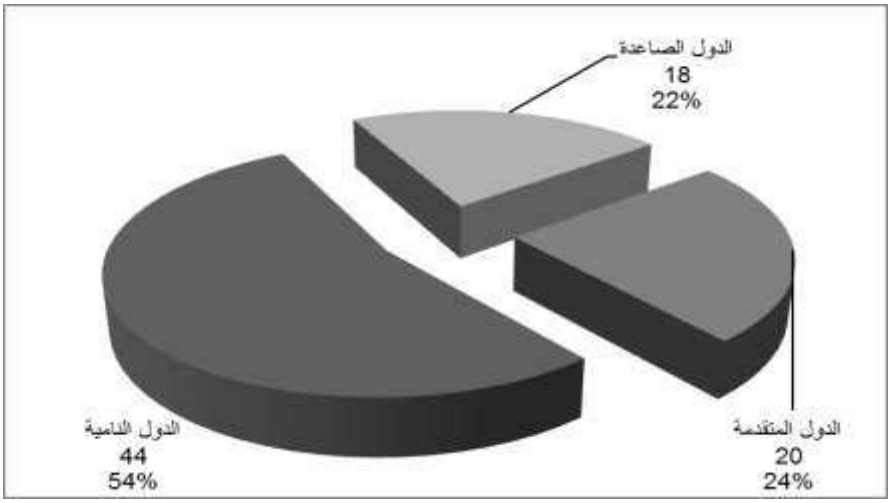

رسمٌ توضيحيٌّ (2) يبيّن توزّع المصارف المركزيّة لدول العيّنة حسب مستويات الدّخل

نلاحظ من الجّدول والشّكل البيانيّ السّابق أنّه تمّ تصنيف البلدان حسب مستويات الدّخل إلى بلدانٍ ناميةٍ، وبلدانٍ صاعدةٍ أو ناشئةٍ، وأخيراً بلدانٍ متقدّمةٍ.

كما نلاحظ أنّ النّسبة الأكبر من المصارف المركزيّة المدروسة تتبع للبلدان النّامية، حيث بلغ عدد المصارف المركزيّة للبلدان النّامية (44) مصرفاً مركزيّاً بنسبة (53.7%)، أمّا الدّول المتقدّمة بلغت (20) مصرفاً بنسبة (24.4%)، في حين شملت العيّنة المدروسة (18) مصرفاً مركزيّاً تابعاً لدولٍ صاعدةٍ.

9- توزّع البيانات حسب مؤشّر الاستقلاليّة:

جدول رقم (3) يبيّن توزّع متوسّط مؤشّر الاستقلاليّة بنوعيه السياسيّ والاقتصاديّ تبعاً للمنطقة الجغرافيّة

المنطقة الجغرافيّة	الرّمز	متوسّط الاستقلاليّة الكليّ	متوسّط الاستقلاليّة الاقتصاديّة	متوسّط الاستقلاليّة السياسيّة
أفريقيا	AFR	6.94	4.56	2.39
آسيا والمحيط الهادئ	APD	7.71	5.29	2.43
أوروبا	EUR	12.71	6.39	6.32
الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى	MCD	7.71	5.00	2.71
نصف الكرة الغربيّ	WHD	9.13	6.40	2.73

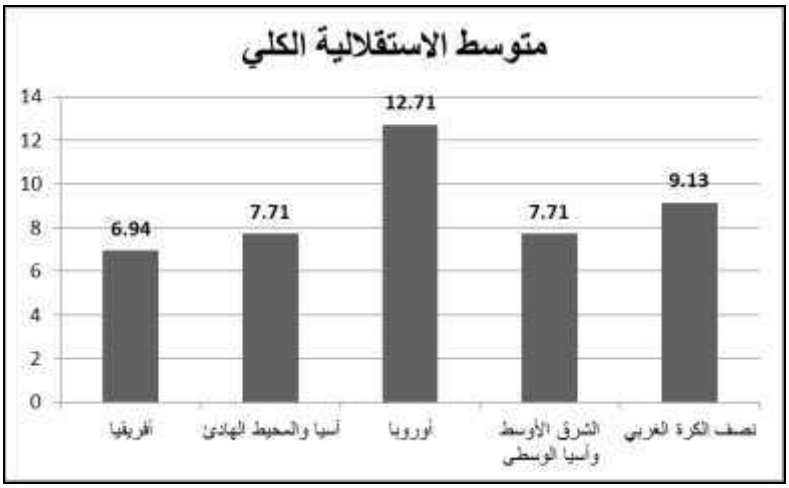

رسم توضيحيٌ (3) يبيّن توزّع متوسّط مؤشّر الاستقلاليّة الكليّ تبعاً للمنطقة الجغرافيّة

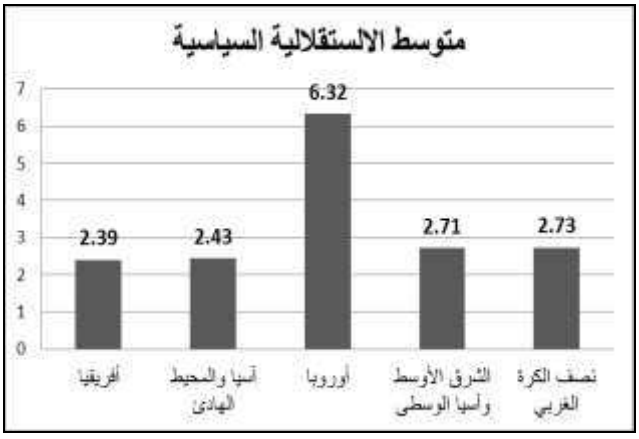

رسم توضيحيٌ (4) يبيّن متوسّط مؤشّر الاستقلاليّة السياسيّة تبعاً للمنطقة الجغرافيّة

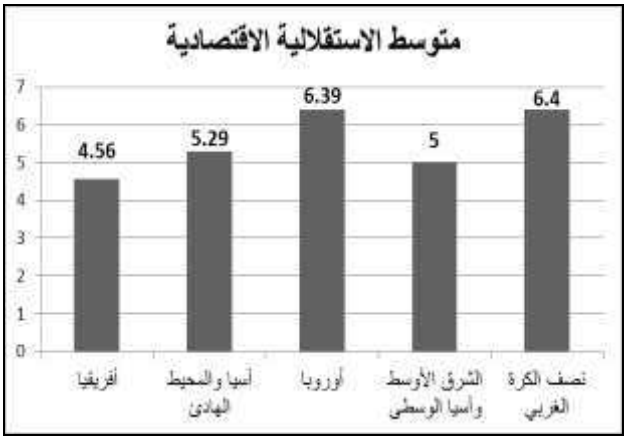

رسم توضيحيٌ (5) يبيّن متوسّط مؤشّر الاستقلاليّة الاقتصاديّة تبعاً للمنطقة الجغرافيّة

نلاحظ من الجّدول والأشكال البيانيّة السّابقة أنّ المصارف المركزيّة التّابعة للمنطقة الجغرافيّة الأوروبيّة تتمتّع بالمتوسّط الأكبر لمؤشّر الاستقلاليّة الكليّ (12.71) موزّعةٍ على النّحو التّالي: (6.32) كمؤشّر استقلاليّة سياسيّةٍ و(6.39) كمؤشّر استقلاليّةٍ اقتصاديّةٍ. بالمقارنة مع متوسّطٍ يبلغ (9.13) في المصارف المركزيّة التّابعة لنصف الكرة الغربيّ، أمّا منطقة الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ فقد تمتّعت بنوكها المركزيّة بمتوسّط استقلاليّةٍ كليٍّ (7.71)، وأخيراً كانت المصارف المركزيّة الإفريقية الأقلّ استقلاليّةً بمتوسّط مؤشّر استقلاليّةٍ كليٍّ يبلغ (6.94) موزّعةٍ على النّحو التّالي: (2.39) كمؤشّر استقلاليّةٍ سياسيّةٍ و(4.56) كمؤشّر استقلاليّةٍ اقتصاديّةٍ.

اختبار الفرضيّات:

- **اختبار الفرضيّة الرئيسيّة :**

- توجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ ومعدّل التّضخّم.

جدول رقم (4) يبيّن علاقة الارتباط بين استقلاليّة المصرف المركزيّ والتّضخّم

		CBI (Central Bank Independence)
Inflation، consumer prices (annual %)2003	Pearson Correlation	-.520**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	82
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من خلال الجّدول السّابق نلاحظ وجود علاقة ارتباطٍ متوسطٍ بالاتجاه العكسيّ بين المتغيّرين محلّ الدّراسة؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r=−52.0%)، كما أنّها علاقةٌ ذات دلالةٍ معنويّةٍ؛ لأنّ معنويّة الدّلالة الحسابيّة (sig=.000) أصغر من القياسيّة (sig=0.01).

بالتالي نقبل الفرضيّة القائلة بوجود علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ ومعدّل التّضخّم، وهذه العلاقة بالاتجاه العكسي.

وفي محاولةٍ لمعرفة المنطقة الجغرافيّة الّتي أثّرت فيها الاستقلاليّة على التّضخّم بشكلٍ أكبر، قمنا بالاختبار التّالي:

جدول رقم (5) يبيّن علاقة الارتباط بين استقلاليّة المصرف المركزيّ والتّضخّم تبعاً للمنطقة الجغرافيّة

		CBI AFR	CBI APD	CBI EUR	CBI MCD	CBI WHD
Inflation، consumer prices (annual %)2003	Pearson Correlation	.184	-.405	-.724**	-.421	-.270
	Sig. (2-tailed)	.465	.151	.000	.347	.331
	N	18	14	28	7	15
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

من خلال الجّدول السّابق نلاحظ وجود علاقة ارتباطٍ قويٍّ بالاتجاه العكسيّ في المنطقة الجغرافيّة الأوروبيّة (EUR)؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r=−72.4%)، كما أنّها علاقةٌ ذات دلالةٍ معنويّةٍ؛ لأنّ معنويّة الدّلالة الحسابيّة (sig=.000) أصغر من القياسيّة (sig=0.01).

كما نلاحظ وجود علاقة ارتباط ضعيفة بالاتجاه العكسي في المناطق الجغرافية الأخرى (باستثناء أفريقيا)، إلا أنها ليست ذات دلالة معنوية. أما بالنسبة للمنطقة الجغرافية الأفريقية فلوحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً كما أنها ليست ذات دلالة معنوية.

اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى :

- توجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ السّياسيّة ومعدّل التّضخّم.

جدول رقم (6) يبيّن علاقة الارتباط بين استقلاليّة المصرف المركزيّ السّياسيّة والتّضخّم

		CBIP (Central Bank Independence Political)
Inflation، consumer prices (annual %)2003	Pearson Correlation	-.360**
	Sig. (2-tailed)	0.001
	N	82
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من خلال الجّدول السّابق نلاحظ وجود علاقة ارتباطٍ ضعيفٍ بالاتجاه العكسيّ بين المتغيّرين محلّ الدّراسة؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r=-36.0%)، كما أنّها علاقةٌ ذات دلالةٍ معنويّةٍ؛ لأنّ معنويّة الدّلالة الحسابيّة (sig=.000) أصغر من القياسيّة (sig=0.01). من ثمّ يوجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ السّياسيّة ومعدّل التّضخّم، وهذه العلاقة بالاتجاه العكسي.

- **اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية :**

- توجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ الاقتصاديّة ومعدّل التّضخّم.

جدول رقم (7) يبيّن علاقة الارتباط بين استقلاليّة المصرف المركزيّ الاقتصادية والتّضخّم

		CBIE (Central Bank Independence Economic)
Inflation، consumer prices (annual %)2003	Pearson Correlation	-.524**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	82
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من خلال الجّدول السّابق نلاحظ وجود علاقة ارتباطٍ متوسط بالاتجاه العكسيّ بين المتغيّرين محلّ الدّراسة؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r=-52.4%)، كما أنّها علاقةٌ ذات دلالةٍ معنويّةٍ؛ لأنّ معنويّة الدّلالة الحسابيّة (sig=.000) أصغر من القياسيّة (sig=0.01). من ثمّ يوجد علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويّةٍ بين استقلاليّة المصرف المركزيّ الاقتصاديّة ومعدّل التّضخّم، وهذه العلاقة بالاتجاه العكسي.

الاستنتاجات والتّوصيات:

الاستنتاجات

1- إنّ الدعْوة لمنْح قدْرٍ كافٍ من الاسْتقْلاليّة للبنك المركزيّ اعتمدت على إطارٍ نظريٍ يقوم على العديد من الحجج المؤكّدة على ضرورة تحقيق هذه الاستقلاليّة كعلاجٍ للميل التّضخّميّ للسّياسة النّقديّة.

2- العلاقة بين الاستقلالية الكلية للمصرف المركزي ومعدل التضخم هي علاقة عكسية متوسطة، ولدى تحليل المصارف تبعاً لمناطقها الجغرافية لوحظ أن هذه العلاقة كانت قوية بالنسبة للمصارف المركزية الأوروبية، وذلك بسبب

التوجه الأوروبي الملحوظ لمنح مصارفها المركزية قدراً أكبر من الاستقلالية وما حصدته من آثار إقتصادية إيجابية تمثلت في انخفاض معدلات التضخم.

3- العلاقة بين الاستقلالية السياسية للمصرف المركزي ومعدل التضخم هي علاقة عكسية ضعيفة، بسبب عدم رغبة السياسيين بفقدان السيطرة السياسية على السلطة النقدية، خاصة في بعض بلدان العالم الثالث، إذ تعد السيطرة على السلطة النقدية بالنسبة للسياسيين أداة الفوز بأي انتخابات.

4- العلاقة بين الاستقلالية الاقتصادية للمصرف المركزي ومعدل التضخم هي علاقة عكسية متوسطة، وذلك بسبب رغبة العديد من المصارف المركزية الابتعاد عن التمويل التضخمي لعجز الموازنة العام سواء عن طريق الاصدار النقدي الجديد أو الشراء القسري لسندات الدين الحكومية.

5- المصارف المركزيّة التّابعة للمنطقة الجغرافيّة الأوروبيّة تتمتّع بالمتوسّط الأكبر لمؤشّر الاستقلاليّة الكليّ (12.71) في حين كانت المصارف المركزيّة الافريقيّة الأقلّ استقلاليّةً بمتوسّط مؤشّر استقلاليّةٍ كليٍّ بلغ (6.94).

6- أكّد التحْليْل أنّ معدّلات الاسْتقْلاليّة المرْتفعة سأعدتْ فيْ المحافظة علىْ معدّلاتٍ منْخفظةٍ من التّضخّم.

التّوصيات

1- إنّ تحجيم التّضخّم عند معدّلاتٍ منخفضةٍ يتطلّب نزع أداة السّياسة النّقديّة منْ يد السّلطة السّياسيّة، وتركيزها في يد المصرف المركزيّ، بشرط عزله تماماً عنْ إمكانيّة ممارسة أيّة ضغوطٍ سياسيّةٍ عليه، أيْ منحه الاستقلاليّة.

2- إنّ منح الاستقلاليّة للمصرف المركزيّ يجب أن يرتبط بوجود نظامٍ للمحاسبة والمساءلة ليس أمام جهةٍ تنفيذيّةٍ أو تشريعيّةٍ أو قضائيّةٍ، وإنّما أمام رأيٍ عامٍ قويٍّ ومثقّفٍ وواعٍ له مؤسّساته المنظّمة وأدواته الإعلاميّة الفعّالة، وهي أمورٌ قلّما تتوافر في الغالبيّة العظمى من الدّول النّامية.

3- يتّضح من متابعة استقلاليّة المصارف المركزيّة في الواقع العمليّ أنّه لا توجد استقلاليّةٌ مطلقةٌ عن الحكومة، وإنّما هناك حدٌّ معيّنٌ تنجح فيه الحكومة في فرض كلمتها بطريقٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، ومهما كانت درجة الاستقلاليّة الّتي يمنحها القانون للمصرف المركزيّ. كذلك فإنّ هناك العديد من العوامل الواقعيّة الّتي تحدّ منْ (مفعول) الاستقلاليّة القانونيّة، بل وتكاد تلغيها في الواقع، وهذه العوامل غالباً ما تتجمّع في الدّول النّامية.

4- ضرورة التّشاور المستمرّ لصانعي القرارات الخّاصة بالسّياسة النّقديّة في المصرف المركزيّ مع الحكومة ضماناً للتّنسيق بين السّياسة النّقديّة وغيرها من السّياسات الاقتصاديّة الكليّة الأخرى.

5- إنّ الاستقلال الّذي نراه مناسباً – في الدّول النّامية بصفةٍ خاصّةٍ – هو استقلال المصارف المركزيّة داخل الحكومة، وليس استقلالها عن الحكومة.

المراجع:

المراجع باللّغة العربيّة:

1- السويدي، سهام. محمد. استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية (دراسة مقارنة). الدار الجامعية. الاسكندرية. 2010.

2- عوض الله، زينب. حسين. اقتصاديات النقود والمال. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2007.

3- عوض الله. زينب. حسين؛ الفولي، أسامة. محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. 2003.

4- أيرب، ريتشارد. دور البنوك المركزيّة :ضمان استقرار الاسعار في الاجل الطويل والسلامة المالية للنظم مهمتان أساسيتان من وجهة نظر صندوق النقد الدولي. التمويل والتنمية. ديسمبر 1989.

5- شحاتة، حازم. السيد. اسْتقْلاليّة المصرف المركزيّ وأثرها على فعالية السياسة النقدية. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة عين شمس. القاهرة. 1997.

6- بن عبد الفتاح، دحمان. استقلالية السّلطة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر). مجلة مصر المعاصرة. العدد 282. القاهرة. 2006.

7- موسى، أحلام. مبارك. آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. جامعة الجزائر. 2005.

8- معتوق، سهير. استقلالية البنك المركزي المصري. مجلة مصر المعاصرة. العدد 453-454. 1999.

المراجع باللغة الانكليزية:

1. Fraser, B.W. *Central Bank Independence: What Does It Mean?*. Reserve Bank of Australia, Bulletin, 1994.
2. Mcculloch, J.R. *The Works of David Ricardo With a Notice of the Life and Writings of the Author*, John Murray, London, 1888.
3. Arnone, M; LAURENS, J; SEGALOTTO, J; SOMMER, M. *Central Bank Autonomy: Lessons from Global Trends*. IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2007.

مواقع الكترونية:

1. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/weodata/download.aspx>